الأمم المتحدة

A/C.2/68/8

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بخصوص اجتماع فريق الخبراء المعني بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي: التقرير النموذجي والتوجهات المستقبلية وشبكة الجهات العلمية المساهمة، الذي عُقد في دوبروفنيك، كرواتيا، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي استضافته حكومة كرواتيا ونظمته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يسرّني أن أحيل طيّه نسخة من الوثيقة الختامية المعنونة ”إعلان دوبروفنيك“ (انظر المرفق)، وأطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديمير **دروبنياك**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

221113 211113 13-56897 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

إعلان دوبروفنيك

منظور إقليمي للتفاعل بين العلم والسياسات من أجل مستقبل مستدام

١ - نحن، ممثلي الحكومات والخبراء والعلماء وممثلي المجتمع المدني في أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط وممثلي المؤسسات الدولية المجتمعين في دوبروفنيك، كرواتيا، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد مرور عام على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، قد عقدنا العزم على ما يلي.

٢ - في إطار الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة التي نصبو إليها جميعا، تواجه كل منطقة مجموعة من التحديات الخاصة بها. ونحن نعتقد أن أفضل السبل لتهيئة المجال لقبول مفهوم التنمية المستدامة كنموذج معياري ولإحراز التقدم نحو تحقيق النتائج الأكثر استدامة هو الحرص على أن يكون هناك اعتراف واضح بهذا التباين في التحديات والأولويات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى أن تنعكس هذه الاختلافات بصورة أفضل في المناقشات التي تجرى على الصعيد العالمي.

٣ - ولعل في البحر الأبيض المتوسط، الذي هو مهد الحضارات وملتقى الثقافات، ما يذكّرنا بوجوب أن يكون العمل الإنمائي مصمّما لتلبية احتياجات الأجيال الحالية بشكل متكافئ، مع الحرص في الوقت ذاته على حفظ حق الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها.

٤ - وقد قمنا خلال الاجتماع بتحديد التحديات المشتركة التي ستواجهها منطقتنا في العقد المقبل، وهي تشمل المجالات التالية: إدارة موردنا المشترك، الذي هو البحر الأبيض المتوسط، ورصد أحواله، بما في ذلك ما يتعرض له من ضغوط بفعل أنشطة برّية وبحرية شتى؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي وما يترتب عليه من آثار؛ وقضايا التكافؤ والعمالة والقضايا الاجتماعية؛ والتعليم، بما في ذلك التعليم من أجل التنمية المستدامة، والسياحة والثقافة؛ وتقاطع قضايا المناخ والأراضي والطاقة؛ وكذلك، وبصورة أعمّ، الاستهلاك والإنتاج المستدامان.

٥ - ونحن متفقون على أنه يلزم لبلوغ المستقبل الذي نصبو إليه أن تكون هناك برامج قابلة للتنفيذ في مجال التنمية المستدامة. ونحن نعتقد أن أفضل سبيل لمعالجة هذه الأمور سيكون من خلال اتّباع النُهُج المتكاملة المتعددة التخصصات. وبالنسبة إلى منطقتنا، تشمل هذه النُهُج على سبيل المثال سياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦ - ونحن نقرّ بما للحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان من دور مهم في التنمية المستدامة، وندرك أن السلام والأمن متطلّبان لا غنى عنهما للتنمية وأنهما يشكلان أحد مكوّناتها الرئيسية.

٧ - ونحن نرى أن تمكين النساء والفتيات وحماية حقوقهن من الأمور الهامة لتحقيق التنمية المستدامة.

٨ - وإن هذه الحاجة إلى تكامل الرؤى والاستراتيجيات وأعمال التخطيط وصنع القرارات تستدعي إقامة منابر فعّالة وصحية للتحاور بين عالمي العلوم والسياسات. فيمكن عن طريق هذه الحوارات تيسير التعاون في مجالات جمع المعلومات العلمية وإدارتها وتحليلها واستخدامها وتبادلها، وتيسير تطوير المزيد من المؤشرات المتفق عليها دوليا، ودعم إعداد المواد المستخدمة في إسداء المشورة القائمة على الأسس العلمية وتطوير الخيارات السياساتية.

٩ - ونحن نؤمن أيضا بأنه يمكن تحسين الاستفادة من مجموع المعارف العلمية والخبرات السياساتية المتوافرة في منطقتنا بحيث يتم تبادل الخبرات وتوثيق التعاون في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما تلك التي تتطلب تعاونا عابرا للحدود الوطنية.

١٠ - ونحن نثني على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتحسين التفاعل بين العلم والسياسات من أجل التنمية المستدامة تلبيةً للتكليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الجهود الرامية إلى إصدار تقارير دورية عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي تذهب إلى ما هو أبعد من التقييمات الموجودة بالفعل وتدمج الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي ييسّر صنع السياسات القائمة على الأدلة. ونحن نعتقد أنه يمكن لهذه التقارير أن تسهم في تحسين عمليات صنع القرارات القائمة على الأدلة على جميع المستويات، وذلك عبر قنوات منها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ونحن نعتقد أنه ينبغي لكي تؤتي هذه التقييمات ثمارها على الصعيدين الوطني والإقليمي أن يراعى في الإصدارات المقبلة لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي البناءُ على الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التنمية المستدامة، وعلى التحديات القائمة، وعلى إمكانات التعاون على الجبهتين العلمية والسياساتية على هذين الصعيدين الجغرافيين، وأن يراعى فيها تسليط الضوء على كل هذه الأمور.

ونحن عازمون على توثيق تعاوننا في السنوات المقبلة في المجالات التالية:

١١ - تحسين التعاون وتبادل الأفكار بشأن التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة، بما فيها تلك المحددة في الاجتماع، والتواصل مع الشبكات الإقليمية الأخرى لهذا الغرض، وذلك كي تتسنى إقامة منبر مشترك للحوار الإقليمي؛

١٢ - وتحسين تبادل الأفكار والممارسات بين العلماء ومقرري السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك بهدف تعزيز التحاور والإثراء المتبادل بين التخصصات بهدف صنع سياسات أفضل على الصعيد الوطني؛

١٣ - وحشد الشبكات العلمية الموجودة في المنطقة للقيام بما يلي: '١' تقديم الإسهامات في الإصدارات المقبلة لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي تعدّه الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ '٢' والحرص على أن يكون صوت المنطقة مسموعا في المناقشات العالمية التي تجرى بشأن التنمية المستدامة، وأن يكون المنظور الفريد للمنطقة منعكسا في هذه المناقشات؛ '٣' وترجمة مضامين النقاشات العلمية - السياساتية التي تجرى بشأن التنمية المستدامة إلى أطر للتفكير والعمل تكون ملائمة للسياقين الإقليمي والوطني، وذلك لكي يُسترشد بها في العمليات الوطنية لتقرير السياسات ولكي تسهم في تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة.

ونحن ندعو الحكومات الوطنية في المنطقة إلى القيام بما يلي:

١٤ - تيسير الحوارات العلمية - السياساتية والمساعدة على إضفاء صبغة مؤسسية أقوى على منابر التفاعل بين العلوم والسياسات على الصعيد الوطني، وذلك بالاستعانة بالخبرات الوطنية (مثل استعراضات الأقران، وتقييمات الأثر، وتقييمات السياسات) وتشجيع اعتماد النهج المتعددة التخصصات والمنظورات السياساتية؛

١٥ - وتعزيز الدعم المقدّم إلى الشبكات العلمية الإقليمية التي تعمل في المجالات ذات الأولوية المشتركة للمنطقة، وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجموع الخبرات المتوافرة في المنطقة؛

١٦ - ودعم وتعزيز تنسيق السياسات فيما بين الوزارات من أجل التنمية المستدامة؛

١٧ - وإجراء مشاورات سياساتية من أجل التنمية المستدامة مع المجموعات الرئيسية من قبيل الجهات الاقتصادية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني؛

١٨ - وإجراء مشاورات منتظمة مع الحكومات الأخرى بشأن سياسات التنمية المستدامة.

ونحن ندعو كذلك المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، إلى القيام بما يلي، ولا سيما من خلال لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة:

١٩ - الدمج الكامل للمنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في ما تضطلع به من عمل في مجالي التحليل والسياسات، وفي برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، وذلك عبر سبل منها على سبيل المثال القيام على نحو أكثر منهجية بدراسة ما للالتزامات الحكومية الدولية المبرمة

على الصعيد العالمي في مجال التنمية المستدامة من انعكاسات على عمليات تقرير السياسات الإقليمية والوطنية؛

٢٠ - ودعم الشبكات العلمية الإقليمية التي ينصبّ تركيز أعمالها على الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التنمية المستدامة، ودعم تفاعلات هذه الشبكات مع مقرّري السياسات؛

٢١ - ودعم أنشطة تبادل الخبرات بين التخصصات المتعددة والتي يُتوخّى منها تكوين رؤى متكاملة واستراتيجيات للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وذلك لتيسير التعاون على بناء القدرات فيما بين بلدان المنطقة.